حصاد التغيير
بين سطوة الولايات المتحدة الأميركية وإرادة الشعوب العربية

د. طه حميد العنبكي*
أكاديمي وباحث من العراق

* أستاذ القانون الدستوري والنظم السياسية ـ كلية العلوم السياسية ـ الجامعة المستنصرية

مقدمة

جاء الحراك الشعبي في معظم الدول العربية نهاية سنة 2010 وبداية سنة 2011، بسبب المعاناة والحرمان والتسلط الذي عاشته الشعوب العربية على مدى عشرات السنين، وهذا الحراك يدلل على إن تلك الشعوب مازالت تملك الإرادة والرغبة في تقرير مصيرها، ومواجهة كل التحديات التي تقف حائلاً دون تحقيق آمالها، ومن أبرز تلك التحديات قسوة أنماط الحكم التسلطي المتحالفة مع الولايات المتحدة الأميركية، والتي لم تتوانِ عن اللجوء إلى أية وسيلة لحماية أهدافها في المنطقة العربية، عن طريق دعم هذه الأنظمة التسلطية.

وعلى وفق ذلك فإن تغير أربعة حكام في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، ومازالت دولاً عربية أخرى تشهد احتجاجات وأحداث عنف وعنف مضاد ومنها سوريا والبحرين والسودان، هذا التغير أثار سؤال أساسياً ارتبط بالسطوة التي تمارسها الولايات المتحدة في المنطقة العربية، وهو كيفية تعامل الولايات المتحدة مع الإرادة الشعبية لهذه البلدان التي أستخدمت لتغير الأنظمة الحاكمة؟ إن الإجابة عن هذا السؤال يشكل جوهر البحث، ولا سيّما مع استمرار قوى شعبية وسياسية في الدول العربية الآخرى للمطالبة بالإصلاح والتغيير، وبالمحصلة حققت تلك الشعوب نسب متباينة من التغير، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا هو: ما مدى ونطاق وجدوى هذا التغيير؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة نحتاج إلى تحديد الإطار المفاهيمي للأحداث ودوافع التغير ونتائجه في سطوة الولايات المتحدة.

أولاً: أحداث التغير

إن الأحداث التي جرت ـ ومازالت تجري ـ في العديد من الدول العربية من الصعب وضعها في إطار مفاهيمي معين، ذلك لأنها تجاوزت الأشكال والأنماط التفسيرية التقليدية، وكسرت النماذج الثورية التاريخية فجمعت بين الواقعي والافتراضي وبين العفوية والتنظيم، ومن جانب آخر، فإن التحليل الحضاري ينظر إلى ما حدث ويحدث في الدول العربية بما يشبه الخروج عن المألوف، وهو قبول الشعوب بالأوضاع السائدة دون الرغبة في التغيير، ذلك لأن النظم العربية الفاقدة للشرعية والفعالية السياسية والغارقة في الفساد، وصلت إلى درجة من الظلم والقسوة ومحاربة الإنسان على نحو يتعارض مع قيم الإنسانية، ولعل ملاحظة ما حصل في أثناء لحظات الاحتجاج الأولية من تغيير في سلوكيات المواطنين لم نشهدها في السابق، يؤكد هذا البعد الحضاري المركب لعناصر التغير، فما حصل من تكاتف وتؤازر بين الشباب ومن كل أطياف المجتمع وتوجهاتها المتعددة والمختلفة، جسد حالة مختلفة وغير مسبوقة تحتاج إلى تأمل خاص[1].

(1) سلمان بو نعمان، فلسفة الثورات العربية، المغرب، مركز نماء للبحوث والدراسات، سلسلة دراسات فكرية(1)، 2012، ص5.

والأصل في الثورات الحقيقية أن يجري توجيهها من مفكرين وقادة ميدانين، ما يعني أن الغليان الشعبي المتصاعد تغذيه الأفكار الثورية، التي تحدد نمط التناقضات الاجتماعية الساعية إلى إحلال شكل النظام الذي ترنو لقيامه، فكما أن الأفكار الثورية وحدها ليست ذات قيمة، فإن الثورة الشعبية من دون أهداف وأساس نظري للتغيير ستكون غير ذات جدوى، وتنتهي إلى مسار آخر ليس كما تحلم به الفئات المطالبة بالتغير، والملاحظة التي تسجل هنا: أن المفكرين والمثقفين العرب كانوا خارج معادلة الحراك الشعبي العربي، إذ يجتر بعضهم عن طريق هياكل ومؤسسات متحنطة «مؤتمرات قومية ـ إسلامية»، وأفكاراً أصبحت من الماضي ومن ثَمَّ فهي لا تمت بصلة للواقع، ولم يكن لها أثر في طريقة تفكير الشباب العربي ولم تعبر عن همومهم، وعلى ذلك تعد الإشكالية الأساسية في هذا ال إطار كامنة في عدم وجود جسور فكرية، لتأطير هذا الحراك الثوري الذي يمر به الشعب العربي في هذه المرحلة.

أن الأفكار الثورية وحدها ليست ذات قيمة، فإن الثورة الشعبية من دون أهداف وأساس نظري للتغيير ستكون غير ذات جدوى

والحقيقة التي لا مراء فيها أن القوة التي تحركت معبرة عن احتجاجها ضد الأوضاع القائمة، تشكل تياراً يمثل توجهاً

تميز الحراك الشبابي باللامركزية، وهذا الأمر منح الولايات المتحدة القدرة على التحكم بتوجهات الشباب المحركة للتغير

جديداً يحمل أفكاراً متوافقة ليست بالضرورة أصيلة ومبتكرة، لكنها بدرجة كبيرة منقولة تأثرت بها فئة عمرية بعينها، وأن هذا التيار لا يمت بأية صلة لأي حزب أو تيار سياسي واضح المعالم، وعلى ذلك فإن تيار الشباب لا يجسد كتلة واحدة متجانسة بشكل كامل، كما تميز الحراك الشبابي باللامركزية، وهذا الأمر منح الولايات المتحدة القدرة على التحكم بتوجهات الشباب المحركة للتغير، من دون شعور هذه الفئة التي بقيت دون مرجعية فكرية أو قيادة ميدانية، وهذا الأمر أضاع أهداف التغير بالوصول إلى حالة أفضل، وإن النخب السياسية والثقافية بكل تنوعاتها لم تفلح في تصدير نفسها كقيادة للحراك الشبابي.

لذا نجد أن الحراك قد أخذ صفة العفوية معبراً عن حالة من الغضب والاحتقان من الواقع القائم في العالم العربي من جهة، وعن الرغبة في التغيير للأفضل والتطلع إلى المشاركة الفاعلة في إدارة أمور الدولة من جهة أخرى، وإذا كان لهذا التيار دور أساسي وبالخصوص ما حصل من عمليات إزاحة لرؤوس أربع نظم استبدادية، لكن قصوره بدا واضحاً في اختيار البديل[2]، وهنا أثيرت إشكالية الفرق بين دوافع التغير ونتائجه.

(2) بدر الإبراهيمي، مصدر سابق، ص1، وكذلك: ما بعد الربيع العربي، ورقة عمل حول نتائج استطلاع أصداء بيرسو نمار ستيلر لرأي الشباب العربي 2012، مصدر سابق، ص2.

ثانياً: دوافع التغيير

تقف وراء الحركات الاحتجاجية التي بدأت نهاية العام 2010 وبداية العام 2011 في الدول العربية، جملة من الدوافع، بعضها سياسية، والبعض الاخر اقتصادي واجتماعي، ومن ثم العوامل التقنية، لذا سنحاول عرضها عن طريق من خلال:

1 ـ الدوافع السياسية: تشترك كل الأنظمة العربية تقريباً ـ ملكية كانت أم جمهورية ـ في مجموعة من الخصائص السياسية التي شكلت في مجموعها دوافع لقيام الاحتجاجات المطالبة بالتغير، ومن أبرزها:

- **غياب المشاركة الفاعلة**: تتسم معظم الأنظمة العربية القائمة بخاصية المبالغة في إقصاء الشركاء وقمع الخصوم وتفريغ الآلية الانتخابية ـ إن وجدت ـ من مضامين المشاركة وتحويل المؤسسات النيابية ومؤسسات المجتمع المدني والأهلي إلى مجرد مسامير في عربة الحاكم الفرد، وعلى

ذلك أدت عملية إغلاق المؤسسات الرسمية والدستورية للمشاركة وسد قنوات الاتصال بين تلك الأنظمة ومواطنيها[3]، وعلى الرغم من الضغوط الداخلية والخارجية المتزايدة التي تعرضت لها تلك الأنظمة باتجاه تبني إصلاحات سياسية ودستورية تفضي إلى توسيع آفاق المشاركة السياسية، إلا أنها لم تستجب لتلك الضغوط[4]، وهذا ما أفقدها القدرة على الاستجابة لأية مطالب شعبية، ما أفضى بالنتيجة إلى دفع الناس إلى الاحتجاج.

- **قمع المعارضة**: تتفق معظم الأنظمة العربية ـ وإن اختلفت من إذ الدرجة ـ بأنها تقمع المعارضة أياً كان نوعها، ولا تسمح بالتعبير السلمي عن الرأي مهما كان مهذباً، وأنها تمنع منظمات المجتمع المدني من ممارسة نشاطها بحرية، فضلاً على لجوء السلطات إلى قمع النشطاء والكتاب والصحف، وتتفنن في إتباع الأساليب لتحقيق تلك الغايات[5]، ما أفضى إلى حدوث كبت سياسي واجتماعي وثقافي جعل الثورة ـ بما تنماز به من مفاجأة ـ هي الأسلوب الوحيد للتغيير.

- **غياب الإصلاحات**: تتحدث جميع الأنظمة العربية وبشكل مستمر ـ عن الإصلاح السياسي وتوسيع قاعدة المشاركة وحماية حرية الرأي والتعبير، لكن تلك الإصلاحات في أحسن الأحوال تشبه النباتات الصحراوية التي تظهر بسرعة ثم تختفي ليحل محلها رمض الصحراء وسرابها، فقد شهدت دول مثل الجزائر والأردن واليمن ومصر وتونس البدء في تنفيذ إصلاحات سياسية شكلية لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية[6]، مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين أو حتى قبل ذلك التاريخ، لكنها سرعان ما تراجعت كلية عن تلك الإصلاحات مع نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وقد تطورت الأمور في دول مثل مصر وتونس، إذ إن أي إصلاح يتم الحديث عنه أصبح يعني المزيد من التضييق لدائرة السلطة والنفوذ.

- **انعدام الأمل في التغيير**: سادت قناعة لدى معظم الشعوب في العالم العربي مفادها: أنها وصلت إلى مرحلة انسداد الأفق بالنسبة إلى عملية التغيير إذ تحولت تشوهات الأنظمة القائمة إلى ثوابت وطنية يعاقب من

الإصلاحات في أحسن الأحوال تشبه النباتات الصحراوية التي تظهر بسرعة ثم تختفي ليحل محلها رمض الصحراء وسرابها

(3) عبدة عايش، اليمن بعد تونس ومصر، على موقع صحيفة اليقين اليمنية الالكتروني، وللمزيد أنظر:
- Roger Owen: The Rise and Fall of Arab Presidents for Life (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2012), p;151 and Onwards.

(4) أنظر كل من: دينا شحاته ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، العدد184، أبريل2011، ص12، وكذلك: خالد حنفي علي، الانتفاضات المتتالية، انهيار النظم السياسية العربية، ملف السياسة الدولية، العدد184، أبريل2011، ص56 وما بعدها، وكذلك:
- Roger Owen:Ibid, p; 151 and Onwards.

(5) في الغالب استعملت تلك الأنظمة حجة الأمن لتبرير منع الحريات العامة وقمع المعارضة، للمزيد راجع: حيدر إبراهيم علي، الأمنوقراطية والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية،العدد 184، أبريل2011، ص51 ومابعدها، وأنظر كذلك:- Roger Owen:Ibid,p;151andOnwards..

(6) دينا شحاته، مصدر سابق،ص12.

يتجرأ على مجرد التفكير بالخروج عليها، ومع أن بني البشر يميلون بطبعهم إلى التغيير التدريجي لشؤون حياتهم وليس إلى الثورات، إلا أن الأنظمة الاستبدادية التي تسد آفاق التغيير أمام الناس عن طريق الإقصاء والقمع والانتهاك المتكرر للحقوق لا تدع أمام الناس من طريق آخر للتغيير سوى طريق الثورة.

- **فشل الحكام العرب في قراءة متغيرات البيئة الخارجية**: اعتمدت معظم الأنظمة الاستبدادية في العالم العربي في بقائها في السلطة على الدعم الخارجي لها ـ الغربي على وجه الخصوص ـ حتى وصلت إلى مرحلة ظنت معها أن تخويف الغرب بخطر صعود «الإسلاميين»، قد ضمن لها ذلك الدعم بشكل دائم في مواجهة شعوبها، ولكنها تجاهلت كثافة التفاعلات بين الشرق والغرب، وما يمكن أن يترتب على تلك التفاعلات من فهم جديد لدى الغرب، لأوضاع وظروف وأهداف وتطلعات الحركات الإسلامية، ولم تلتفت تلك الأنظمة الاستبدادية الجامدة، إلى الأثر الذي يمكن أن يتركه صعود الإسلاميين إلى السلطة في تركيا على نظرة الغرب للإسلام[7].

(7) عبدة عايش، اليمن بعد تونس ومصر، على موقع صحيفة اليقين اليمنية الالكتروني.

وقد فشلت الأنظمة المستبدة العربية في قراءة التحولات في أوضاع وسياسات الغرب التي تجري دائماً وراء مصالحها، إذ إن الدول (الغربية) عامة والولايات المتحدة على وجه التحديد ـ لا تتردد في التخلي عن المستبدين عندما تتحرك الشعوب ضدهم، بل تحاول التأثير في تلك التحركات، كي توجهها الوجهة التي تصب في مصالحها ولو بعد حين، ولا سيّما أن ما حصل في الدول العربية كان من دون سابق إنذار، ووجدت تلك القوى نفسها أمام متغيرات جديدة، ولا بد من التعامل معها واحتواء كل ما يفضي إلى الإضرار بمصالحها، ومن ذلك الإخلال بهيمنتها.

الدول (الغربية) عامة والولايات المتحدة على وجه التحديد ـ لا تتردد في التخلي عن المستبدين عندما تتحرك الشعوب ضدهم

2 ـ الدوافع الاقتصادية

تمثل الأوضاع الاقتصادية المتردية في معظم البلدان العربية، وإن اختلفت طبيعتها من حالة إلى أخرى، دوافع مهمة لقيام أي ثورة، فالأوضاع المعيشية الصعبة وتنامي أسعار الغذاء على نحو خاص، ولاسيّما بعد نشوب الأزمة

المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي منذ سنة 2008، وكذلك شيوع ظاهرة الفساد الحكومي، الذي شكل جزءاً من القوى المحركة للاحتجاجات (الثورات العربية)[8].

- Roger Owen: Ibid, p; 50 and (8) Onwards.

وفي حين يعد نجاح الأنظمة السياسية في إشباع الحاجات الأساسية لعامة الناس، مصدراً ثانياً من مصادر تعزيز الشرعية لها، في المقابل يعد الفشل في إشباع تلك الحاجات عاملاً مهماً في تآكل تلك الشرعية، وهذا هو واقع حال معظم النظم العربية، وفي مقدمتها النظم الأربع محل الدراسة[9]. وفي الوقت الذي يؤدي فيه تحرير الاقتصاد، والحد من الاحتكار وتشجيع المنافسة وإيجاد بيئة استثمارية مواتية إلى زيادة الاستثمار، وزيادة فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي، ومن ثَمَّ زيادة الرضا عن النظام الحاكم، فإن دخول السياسيين ميدان التجارة ومنافستهم للتجار الحقيقيين بطرق غير مشروعة، وعن طريق توظيف نفوذهم في الدولة والموارد العامة، قد أدى إلى تزايد النقمة ضد النظام القائم، وقد لوحظ التأثير الكبير لهذا الجانب في معظم الدول العربية، إذ انخرطت القلة الحاكمة في النشاط الاقتصادي، واحتكرت مجالات الاستثمار وشاركت الناس في أرباحهم من دون وجه حق، وهو ما أثر سلباً على معدلات الاستثمار، والنمو الاقتصادي، وعلى خلق فرص العمل، هذا فضلاً عن تراجع دور الدولة (نتيجة اعتماد سياسات صندوق النقد الدولي) في دعم الطبقات الفقيرة[10]، وما انعكس بدوره بشكل سلبي على الشعوب العربية وبالتحديد على شريحة الشباب.

(9) أشار تقرير دولي إلى انخفاض مؤشر التنمية في اليمن على سبيل المثال إلى احتلالها للمرتبة 133 من أصل 164 دولة، واحتلالها المرتبة 164 من أصل 182 دولة من الدول التي تعاني من ظاهرة الفساد دولة، كما جاء في تقرير منظمة الشفافية العالمية لسنة 2011، للمزيد راجع: Kasinof, Laura: «Yemen Legislators Approve Immunity for the President». The New York Times. Retrieved 2012-01-21.

انخرطت القلة الحاكمة في النشاط الاقتصادي، واحتكرت مجالات الاستثمار وشاركت الناس في أرباحهم من دون وجه حق

(10) دينا شحاته، مصدر سابق، ص11، وكذلك: عبده عايش، اليمن بعد تونس ومصر، على موقع صحيفة اليقين اليمنية الالكتروني.

3 ـ دوافع العوامل الاجتماعية: تعددت العوامل الاجتماعية التي تعد كمحركات لتصاعد الاحتجاجات (الثورات) ومن تلك العوامل[11]:

(11) المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.

- الانقسام الاجتماعي الحاد إلى أقلية غنية مسيطرة تستأثر بالسلطة والثروة وأغلبية فقيرة مستلبة الحقوق وتتعرض للقمع والاضطهاد من الأقلية المسيطرة، ففي مصر على سبيل المثال أغنى 10% من السكان يحصلون على 8 أضعاف مايحصل عليه أفقر 10% من السكان بالمقارنة بـ(13) ضعفاً في تونس، وذلك طبقاً لإحصاءات الأمم المتحدة للسنوات 2007 ـ 2008.

- المعدلات المرتفعة للبطالة وخصوصاً بين الشباب المتعلم، إذ تبلغ نسبة الشباب العاطلين عن العمل95% من مجموع العاطلين الكلي.
- غياب العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة وأعباء الإصلاحات الاقتصادية.
- ارتفاع نسبة الأمية.
- تدني مستويات الدخل، وغياب الخدمات العامة مع انتشار ظاهرة الفقر.

4 ـ دوافع تقنية: شهدت السنوات العشرين الماضية أكبر ثورة عرفها التاريخ الإنساني في مجال تقنيات الاتصال والمعلومات، وتعد القنوات الفضائية وشبكات الإنترنت أبرز التطورات على صعيد الاتصال والتواصل ونقل المعلومات، وقد ساهمت التحولات في تقنيات الاتصال في توفير وسائل تواصل قليلة التكلفة، وتمكن الناشطون عبر التدوين وشبكات التواصل الاجتماعي من التعبير عن مظالمهم، ونقد أنظمتهم وخلق ثقافة التغيير ونشرها[12].

ساهمت التحولات في تقنيات الاتصال في توفير وسائل تواصل قليلة التكلفة

لذا كان لمواقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك وتويتر واليوتيوب)، والفاعلين في مجال تلك التقنيات وهم الشباب بالدرجة الأساسية، دوراً فاعلاً في تحريك الشارع وتصاعد حدة الاحتجاجات في معظم الدول العربية، تكونها مصدر وأداة للحشد والتعبئة والتنسيق وإدامة التواصل بين الآلاف والملايين ممن يستخدمون تلك التقنيات، وما صاحب ذلك من تغيير في طرق التفكير، ومن ارتفاع سقف التوقعات، الأمر الذي ولد حالة من الرغبة في تغيير الوضع القائم لدى هؤلاء المستخدمين والمحيطين بهم، وكانت الحالة المصرية أكثر وضوحاً فيما يتعلق بدور شركة «Googel»، اذ أدت هذه الشركة دوراً مؤثراً في منطقة الشرق الأوسط ومنها مصر، إذ أطلقت الشركة مجموعة من المبادرات للإسهام في بناء النظام المصري الجديد، البعض من المبادرات يهدف لتعزيز قيم التحول الديمقراطي، بما يضمن مستقبلاً تأسيس نظام سياسي يرتقي إلى مستوى الطموح[13].

على ذلك كان من المبادرات التي أطلقتها شركة Googel مبادرة (مصر تتكلم Egypt Talk)، تقوم فكرتها على شرح وتحليل لحدث شغل تفكير الرأي العام المصري، أيضاً أطلقت مبادرة (النقاش الحي Debate online)، وتقوم فكرتها على إجراء مقابلة مع المسؤولين حول قضية مهمة، ويتم الإعداد لها

(12) دينا شحاته، مصدر سابق، ص11، وكذلك: عبده عايش، اليمن بعد تونس ومصر، على موقع صحيفة اليقين اليمنية الالكتروني.

(13) إيمان احمد رجب، اللاعبون الجدد: انماط دور (الفاعلين من غير الدول) في المنطقة العربية، السياسة الدولية، العدد187، كانون الأول، 2012، ص36.

وتحديد نمط الأسئلة من خلال نظام تفاعلي مع مستخدمي موقع اليوتيوب، وشمل هذا البرنامج كلا من مصر والسعودية ولبنان والأردن وفلسطين والجزائر وغيرها[14].

daily news Egypt 27 July, (14) 2001-14

بالنتيجة لم يعد Googel مجرد محرك بحث بل يعد وسيلة تغيير، ولا سيّما أن المبادرات التي أطلقتها الشركة لا ينحصر هدفها التأثير في تعزيز مهارات التعامل مع التقنيات فقط، بل لها اثر فاعل في الثقافة والتوجيهات والعلاقات والطموح بما يعكس نمطاً ديمقراطياً يعزز القدرات الذاتية للفرد والقيم الديمقراطية، والقدرة على النقد والتعبير ويعزز كل شيء ممكن وليس مستحيلاً.

ولا جرم أن لشبكات التواصل الاجتماعي وهي كل من (الفيس بوك والتويتر واليوتيوب) أثراً حاسماً في تعبئة الشارع العربي ولا سيما الشباب، ومن ثم أضحت تلك الشبكات المحرك المباشر لتلك الاحتجاجات، إلى الحد الذي أطلق على ما جرى في الدول العربية بأنها (ثورات الفيسبوك)، وعلى ذلك أسهم هذا المتغير الجديد بشكل فاعل في تغيير الثوابت، التي طبعت الحياة السياسية في الدول العربية، ومن ذلك شيوع حالة الهلع والخوف من طغيان وقسوة النظم الحاكمة وقوة أجهزتها البوليسية، ما أفضى هذا الواقع إلى الشعور بأنعدام القدرة على مواجهة تلك النظم وأجهزتها القمعية، ومن ثَمَّ القبول بالأمر الواقع والركون إلى الاستكانة والعيش بالذل وامتهان الكرامة والفقر والبطالة، لذا كان لتلك الشبكات دور في تنظيم الاحتجاجات المليونية، ومن ثم انفجار الأوضاع التي شكلت بمثابة أمر مفاجئ للقاصي والداني، وعلى الصعد والمستويات كافة.

الدوافع التي حركت الشعوب العربية، تكاد تكون متشابهة، ولكن يبقى لكل بلد ظروفه

وعلى وجه العموم فإن الدوافع التي حركت الشعوب العربية، تكاد تكون متشابهة، ولكن يبقى لكل بلد ظروفه لا سيّما، ومن ثَمَّ نجد هناك تباين في تأثير وفاعلية تلك الدوافع من بلد لآخر، فمسبباتها تتراوح ما بين انعدام الحريات وتداول السلطة والديمقراطية، وتردي الأوضاع الاقتصادية، وشيوع الفساد.

ثالثاً: نتائج التغير

أفضت الاحتجاجات التي اندلعت في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن،

إلى تغيير نظم الحكم الشمولية، وحملت معها جملة من النتائج غير المتوقعة، والتي سيستعرضها البحث كالآتي:

1 ـ نتائج المرحلة الانتقالية

تنبع مشروعية حركات الاحتجاج في الأصل من طبيعة الأهداف، التي تسعى إلى تحقيقهاعلى الصُعد السياسيّة والاجتماعية والاقتصادية، في إطار برنامجٍ وطني واضح المعالم[15].

ومن الواضح أن معظم الاحتجاجات في العالم العربي، كانت قد بدأت بالدعوات للمزيد من الإصلاحات، من دون وجود برنامج واضح المعالم، إلا من هدف أساسي وهو إسقاط نظم الحكم في كل من تونس، مصر ومن ثم ليبيا واليمن، وقد شهدت تلك الدول تشكيل مؤسسات سياسية مؤقتة، أعقبتها عمليات انتخابية لتشكيل مؤسسات انتقالية تمهد لاستصدار دساتير دائمة، يتم على وفقها إجراء انتخابات تتمخض عنها عملية تشكيل مؤسسات المرحلة الدائمة[16]، ولكن السؤال الذي يثار هنا بقوة هو: هل حققت تلك المؤسسات طموحات المحتجين على وجه الخصوص، وطموحات الشعوب العربية على وجه العموم؟ وكيف استثمرت الولايات المتحدة هذه المؤسسات الانتقالية؟

الجواب على هذه الأسئلة، هو أن هذه المؤسسات لم تحقق طموحات المحتجين، فالمتتبع لمسارها بالحكم، يلحظ أنها كانت تخدم أهداف الولايات المتحدة في تفتيت المنطقة، ضمن سياق المشروع (الإصلاحي) الذي تقدمه الولايات المتحدة للشرق الأوسط، إذ لم تكن المؤسسات السياسية التي تم تشكيلها في تلك المرحلة عاجزة عن الاستجابة لمطالب المحتجين، التي تعد بمثابة تعبير عن مطالب شرائح شعبية واسعة بحسب، بل ازدادت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية سوءاً، ما أفضى إلى تزايد الدعوات التي أخذت أحياناً شكل الاحتجاجات من جديد، طالب فيها منظموها بحل تلك المؤسسات بل إبعاد القوى السياسية، وهذا أحد تطبيقات نظرية الفوضى الخلاقة التي اعتمدتها الولايات المتحدة في التعامل مع الشرق الأوسط. وهذا التطبيق يظهر في اليمن وليبيا وبدرجة أكثر وضوحاً في مصر، التي تهيمن على مؤسساتها الانتقالية ـ

هذه المؤسسات لم تحقق طموحات المحتجين، فالمتتبع لمسارها بالحكم، يلحظ أنها كانت تخدم أهداف الولايات المتحدة في تفتيت المنطق

(15) أمل حمادة، متحدو السلطة، الترأس كقوة تعيد تعريف العلاقة بين الشارع والدولة، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية (ملف)، مصدر سابق، ص25.

(16) للمزيد حول ماهية تلك المؤسسات في تونس راجع كل من: أحمد مصطفى، التغيير العربي، مقدمات وتوقعات، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2012، ص118 وما بعدها، وكذلك: موقع الموسوعة الحرة (الوكيبيديا)، وكذلك:
- Querine Hanlon: Security Sector Reformin Tunisia,A Year after the Jasmine Revolution, United States Institute of Peace in:www.usip.org

التشريعية والتنفيذية ـ حركة الإخوان المسلمين، فضلاً على محاولاتها الرامية لتطويع المؤسسة القضائية، ما أفضى إلى تنظيم احتجاجات واسعة في 30 حزيران/ يونيو سنة 2013، وكانت نتيجتها الإطاحة بالرئيس (محمد مرسي) وتكليف رئيس المحكمة الدستورية لتولي هذا المنصب بصفة مؤقتة، ومن تم تشكيل الحكومة المؤقتة في بداية شهر تموز/ يوليو من العام نفسه، والتي وضعت برنامج لبناء مؤسسات الدولة الدائمة في المرحلة القادمة، وكذلك تونس مازالت تعيش أزمة أفضت إلى تعليق أعمال المجلس التأسيسي، الذي تحوز فيه حركة النهضة (الإخوانية) على غالبية المقاعد النيابية، وإقالة الحكومة.

على ذلك فإن الحكم على أداء المؤسسات الانتقالية في دول التغير، يظهر عبر سحب شرعيتها التي اكتسبتها عن طريق صندوق الاقتراع، من منطلق أن الشرعية لها ركنان: الأول: مصدر السلطة القائم على اختيار الشعب لمن ينوب عنه في الحكم، وهو ما كان قد تحقق بشكل كبير في تلك الدول، بال برغم من تشكيك قوى المعارضة بنتائج العمليات الانتخابية التي جرت فعلاً، أما الركن الثاني: فهو الرضا والقبول والتأييد الشعبي لنوابهم، ويتأسس ذلك على الأداء والإنجاز، وهذه هي الإشكالية التي واجهتها دول التغير[17]، ووضعتها أمام جملة من التحديات.

2 ـ التحديات التي تواجه النظم السياسية العربية الجديدة: لقد كانت عملية التغير بمثابة نقلة كبيرة و من دون مقدمات، ما أفرز بدوره متغيرات كثيرة أثارت بدورها تحديات جمة على مختلف الصعد، ومنها: التحديات الأمنية ـ الاقتصادية، فضلاً عن الصراعات السياسية.

- **التحديات الأمنية:** صاحب عملية اندلاع الاحتجاجات التي شهدتها الدول العربية ـ محل الدراسة ـ انهياراً أمنياً شبه تام، وبالرغم من محاولات القائمين على إدارة شؤون الدول المعنية في تلك المرحلة لاتخاذ جملة من الإجراءات لمعالجة هذا الوضع التي لا ينكر أنها حققت تحسناً ملحوظاً، إلا أن التحديات الأمنية ما زالت قائمة، ومن ذلك ما زالت الجماعات المسلحة منتشرة في أرجاء واسعة من تلك الدول تفرض سيطرتها على بعض المناطق وتقوم بعمليات

الجماعات المسلحة منتشرة في أرجاء واسعة من تلك الدول تفرض سيطرتها على بعض المناطق وتقوم بعمليات قتل وخطف لشخصيات حكومية أو معارض

(17) يبدو واضحاً إن شعوب تلك الدول الأربع أضحت تعاني من الإحباط واليأس من إمكانية إنجاز التغيير المنشود، وهو ما تم تأكيده في نتائج استطلاع مركز الجزيرة للدراسات السالف الذكر، ففي تونس على سبيل المثال بلغت نسبة الذي أكدوا هذا الفشل الذي جاء على أساس تقييم نتائج التغيير(الثورة) من العينة 53,90٪، وبالنسبة للعينات من الدول الثلاث الآخرى فبال برغم من تفاوت آرائها في تقييمها لنتائج التغيير(الثورة) إلا النسبة الأكبر منها تؤكد بأنها لم تلمس نتائج إيجابية واضحة، للمزيد حول تلك الآراء راجع مركز الجزيرة للدراسات على الموقع الإلكتروني:
http://studies.aljazeera.net/reports/2013/07/201372813295236254 1.html

قتل وخطف لشخصيات حكومية أو معارضة، وأبرز مثال عملية قتل (شاكر بلعيد) من التيار اليساري المعارض في تونس في شهر شباط/ فبراير من هذا العام (2013)، وما حصل في مصر ومازال يحصل من عمليات قتل جماعي ولاسيّما تلك التي حصلت بين القوات الحكومية وجماعات مسلحة بعضها محسوبة على النظام السابق وبعضها الآخر محسوب على حركة (الإخوان المسلمين)، وما يحصل في ليبيا من نشاط واسع للجماعات المسلحة كان أخطرها خطف رئيس الوزراء الليبي (علي زيدان) بداية شهر تشرين الأول/ أكتوبر من هذا العام(2013)، وما يجري في اليمن من أحداث وعمليات مسلحة، كل ذلك يمثل مؤشراً خطيراً على استمرار التحديات الأمنية في تلك الدول، وبالمحصلة سيبقى التحدي الأمني من المعوقات التي ستعرقل عمل أية حكومة حالية أو مقبلة في تلك الدول ولاسيّما مع وجود قوى محلية وإقليمية ودولية ومن منطلق سعيها للحفاظ على مصالحها وتحقيق أهدافها على حساب القوى الآخرى تسهم في زعزعة الاستقرار السياسي والأمني.

- **التحديات الاقتصادية**: تشير هذه التحديات إلى تراجع وتيرة النشاط الاقتصادي وانخفاض معدل النمو، إذ أشارت الإحصاءات الأولية لسنة 2011 إلى نمو يقترب من الصفر في مصر وتونس واليمن، وبالمقابل شهدت هذه الدول ارتفاعاً في مستويات الأسعار لا يقل عن 7، 5%، وفي معدلات التضخم التي بلغت 3% في تونس و11% في مصر و13% في اليمن، التي شهدت على سبيل المثال وما زالت تشهد خسائر اقتصادية قدرت خلال سنة 2011 بحوالي 5، 1 مليار دولار، مما أدى إلى فقدان حوالي مليون فرصة عمل، وكذلك في تونس تم إيقاف نشاط العديد من الشركات والمؤسسات الصناعية الأجنبية والمحلية، وفي مصر أدت الاحتجاجات إلى إغلاق 1200 مصنع في قطاع النسيج والأغذية والأثاث، كما تشترك دول التغير بظاهرة هروب رؤوس الأموال وتضرر البنية التحتية بصورة كبيرة[18].

(18) - ttp://wehda.alwehda. gov. sy/ _archive.asp? FileName= 438587923201206091811102

وتبقى مشكلة البطالة هي المشكلة الأكثر تفاقماً في دول التغير، ولا سيّما مصر وتونس واليمن، وذلك بسبب تراجع الأنشطة الاقتصادية نتيجة تأثرها بالأزمة المالية الاقتصادية العالمية، وعودة أعداد كبيرة من عمالتها المشتغلة في الدول الآخرى من ليبيا وبعض دول الخليج، بسبب الاحتجاجات أو

نتيجة التأثر بالأزمة العالمية عاد إلى مصر حوالي «3 » ملايين مشتغل، وفي تونس يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد إلى ارتفاع معدل البطالة من 6، 14 % في حزيران/ يونيو سنة 2010 إلى 3، 16% في حزيران/ يونيو سنة2011، أما في ليبيا واليمن فالوضع أسوأ بكثير لكونهما كانتا تعانيان أصلاً من هذه المشكلة، فوصلت في منتصف 2010 في ليبيا إلى 5، 19 % و في اليمن إلى 45%، ومن ثَمَّ فإن الوجه الآخر للبطالة هو الفقر أو انخفاض مستوى المعيشة، مع التنويه إلى أن البطالة يجب ألا ينظر إليها من الناحية العددية أو الكمية، بل هي تعطيل وخسارة لجزء من القوى البشرية للمجتمع، وعلاوة على ذلك كله تراجع حاد في إيرادات القطاع الخاص، الذي أضحى أحد أهم مصادر الدخل القومي للدول المعنية[19].

(19) - ttp://wehda.alwehda. gov.sy/_archive.asp? FileName=438587923201206091811 02

وما جاء في التقرير الصادر عن جامعة الدول العربية هذا العام (2013)، يؤكد ارتفاع خسائر الاقتصاد العربي على وجه العموم، بسبب (ثورات الربيع العربي)، إذ بلغت 120 مليار دولار أميركي، وجاء في التقرير نفسه أن معدل البطالة بين القوى العاملة العربية، سيبلغ 52 مليون عاطل عن العمل عام 2015، بدلاً من 32 مليوناً عام 2010، وجاء في تقرير دولي أن نسبة الفقراء في مصر تجاوزت 60%، وأن نسبة البطالة في مصر بلغت 26%، وفيما يتعلق بمعدل نمو الاقتصاد المصري، فقد توقع البنك الدولي أن تبلغ هذه النسبة للعام الحالي(2013) 2,6%، وهذا المعدل لا يستطيع تحمل أعباء خدمة الدين العام، الذي بلغ 1240 مليار جنيه مع نهاية السنة المالية الحالية، طبقاً لتقرير البنك المركزي المصري[20].

أن معدل البطالة بين القوى العاملة العربية، سيبلغ 52 مليون عاطل عن العمل عام 2015، بدلاً من 32 مليوناً عام 2010

(20) http://www.majalla.com/arb/2013/03/article55243728 -

وأظهرت بيانات المعهد التونسي للإحصاء، ارتفاع مؤشر الأسعار عند الاستهلاك العائلي في تونس إلى مستوى 5,7% منذ بداية العام 2012، وهو ما يعد أعلى مستوى لارتفاع الأسعار منذ 6 سنوات خلت، ووفقاً لما أوردته وكالة الأنباء السعودية «واس»، فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 9%، وتراجعت السياحة التي تعد أكبر مزوّد للنقد الأجنبي في تونس بنسبة بلغت 50%، وتقلصت الاستثمارات الأجنبية حوالي20%، وأغلقت العديد من المصانع أبوابها، مما ساهم في زيادة عجز الموازنة[21].

(21) المصدر السابق نفسه- .

ورسم التقرير الصادر عن الجامعة العربية المذكورة سالفاً صورة قاتمة عن

الاقتصاد الليبي، إذ يشر إلى أن «الناتج المحلي الإجمالي انكمش بنسبة كبيرة، بلغت 60% في سنة 2011 مع تراجع إنتاج النفط الخام من 1,77 مليون برميل يومياً في سنة 2010 إلى 22 ألف برميل يومياً في شهر تموز ـ يوليو سنة2011، ما أثر بقوة على الاقتصاد الليبي لاعتماده بصورة أساسية على إيراداته النفطية لسد التزاماته»[22] على ذلك تؤكد كل الإحصاءات والتوقعات تفاقم المشاكل والأزمات الاقتصادية في دول التغير.

(22) المصدر السابق نفسه.

- **الصراعات السياسية**: تنحصر النتائج بالجانب السياسي بالصراع حول السلطة وذلك بسبب الافتقار إلى تقاليد الديمقراطية، وقد وصف «صبحي غندور» هذا الوضع في تلك الدول التي شهدت هذا التغير(الثورات): (. . .أنّها ثوراتٌ مولودة حديثاً، وهي بحاجة لفترة من الوقت، فالمولود يعاني أصلاً من نقصٍ في قوّة المناعة، ومن صراعٍ على أبوّته، إذ تتصارع القوى السياسية التقليدية على حقّ الرعاية للمولود اليتيم، وبعض هذه القوى لا يأبه حتّى بمصير الطفل الثوري المولود، طالما كان هو الضامن للوراثة من بعده)[23].

(23) - www.alhewar.com

وقد أخذ هذا الصراع يتزايد مع مرور الوقت، أخذاً شكل صراع أيديولوجي بين التيار الإسلامي المهيمن في كل من تونس ومصر والتيار العلماني بتوجهاته المختلفة، وفي ليبيا واليمن أخذ الصراع طابعاً أخر، وذلك بسبب تعدد وتباين القوى السياسية المتصارعة بناءً على تعدد الانتماءات والمصالح والتوجهات والأهداف لتلك القوى، سواء تلك التي تشارك في السلطة أم القوى المعارضة، وبال برغم من أن هذا الصراع كان قد حسم مؤخراً في مصر، إثر الإطاحة بحكم الإخوان من العسكر وكان لصالح قوى المعارضة، إلا إن الصراع لا زال مستمراً بين الطرفين وواقع الأحداث اليومية يؤكد ذلك، أما في تونس فبالرغم من عدم بلوغ الصراع بين التيارين الإسلامي والتيار العلماني إلى ما بلغه الصراع في مصر، فهو مازال قائماً ولا سيّما مع استقالة الحكومة.

تتصارع القوى السياسية التقليدية على حقّ الرعاية للمولود اليتيم، وبعض هذه القوى لا يأبه حتّى بمصير الطفل الثوري المولود

وبالمحصلة فإن شعوب تلك الدول ما زالت تعاني جميعها وبأشكال مختلفة أيضاً، من معضلة الانتقال من مرحلة التغيير إلى بناء الدولة المدنية الحديثة، ذلك لأنها ما زالت تواجه صعوبات بالغة في تحقيق الأمن والاستقرار وتحقيق

أهداف حركات التغيير، والمشكلة تكمن في أن أهداف وطموحات وتطلعات المحتجين، كانت أكبر من قدرات وإمكانات القيادات والأنظمة الحاكمة الجديدة في أن تحققها في الأجل القصير، والأهم من ذلك حجم التركة الثقيلة التي خلفتها الأنظمة السابقة في هذه الدول، والتي تحتاج إلى وقت طويل لمعالجتها وإزالة آثارها السلبية في المجتمع والدولة[24] وبالنتيجة تبقى الشعوب العربية التي كانت تطمح من وراء التغيير تحسين أحوالها المعيشية وتحقيق طموحاتها المشروعة، هي الخاسر الأكبر.

(24) خالد حسن الحريري، دول الربيع العربي.. ومعضلة بناء الدولة المدنية الحديثة، في 31/12/20122012/12/31 http://www.al-tagheer.com/arts17838.html

رابعاً: موقف الولايات المتحدة الأميركية

لم يكن موقف الولايات المتحدة الأميركية من الأحداث التي شهدتها دول التغير العربي في بادئ الأمر، حاسماً وموحداً بل اتسم بالتردد والتباين، ومرد ذلك يعود لطبيعة مصالحها والمتغيرات الفاعلة في كل دولة، إذ سببت الاحتجاجات الشعبية وللوهلة الأولى القلق للولايات المتحدة، إذ إنها فشلت في تحليل وتقييم تلك الأحداث وما ستؤول إليه، وذلك من منطلق رؤيتها القائمة على إن حلفاءها في المنطقة، سينجحون في الصمود أمام تحدي المحتجين، وهذا الحال يجعل من المهم التقصي بأسلوب أكثر عمقاً لتحليل سياسات القوى الغربية والتزاماتها تجاه حلفائها في المنطقة[25].

(25) نقلاً عن، مهدي ابو بكر حمة علي، الشرق الأوسط والربيع العربي: افاق ومستقبل، الحوار المتمدن، العدد 3615، 2012.

هذا التحليل الذي يظهر بوضوح في الموقف الأميركي، الذي عبر عنه المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية آنذاك (فيليب كرأولي) قد صرح: بـ(أن الولايات المتحدة الأميركية تقف إلى جانب الشعوب في التعبير عن إرادتها ورأيها وضمان حقوقها وحرياتها العامة)[26]، وإن الرئيس الأميركي «باراك أوباما»، كان قد ألقى خطاباً بتاريخ 12 ـ 2 ـ 2011، أكد فيه أن الولايات المتحدة دولة عظمى لها مصالح في المنطقة العربية، والسؤال الذي يثار هنا كيف تصرفت الولايات المتحدة الأميركية للتوفيق بين دعواتها المستمرة لنشر مبادئ حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية، والعمل على حماية مصالحها؟

(26) محمد خواجة: أميركا ـ اسرائيل والحراك العربي، لبنان، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 2011، 139، ص72 ـ 75.

لقد سارعت الولايات المتحدة للعمل ما في وسعها لاحتواء الموقف، وتوجيه الأحداث التي شهدتها دول التغير تباع الوجهة التي تؤمن لها الحفاظ على مصالحها الحيوية في المنطقة، لذلك شرعت بالعمل على ملء الفراغ، ومن ثم إعادة هيكلة المنطقة بما يخدم مصالحها، وذلك عن طريق العمل

تقوم استراتيجية أميركا على أساس تغذية الصراعات الداخلية وإشعال ما تسميه بـ(حرب الجيل الرابع)

على تطبيق استراتيجية جديدة يمكن تسميتها بـ(استراتيجية إدامة الأزمات وهي جزء من نظرية الفوضى الخلاقة)، وتقوم استراتيجية أميركا على أساس تغذية الصراعات الداخلية وإشعال ما تسميه بـ(حرب الجيل الرابع)، مقابل إضعاف الحكومات القائمة ـ في الدول التي سعت شعوبها إلى إحداث التغيير ـ ، الأمر الذي يوفر مساحة كبيرة لنشاط الجماعات المسلحة، وكذلك يفضي إلى استنزاف قدرات تلك الدول، فضلاً عن إشغالها بمشاكل وأزمات تكبل أية حكومة، مهما كانت توجهاتها ونواياها، ما يضعها في حالة عجز شبه تام عن تحقيق أي إنجاز يمكن أن يسهم في تحسين أوضاع شعوبها، الأمر الذي يضطرها إلى اللجوء للاقتراض من المؤسسات المالية الدولية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأعمار والتنمية، اللتان تهيمن عليهما الولايات المتحدة الأميركية وتستغلهما لفرض شروط قاسية على الدول المقترضة، أقلها الإخلال بسيادتها وفرض تخصيص الأموال لمشروعات بعينها، تخدم مصالح الولايات المتحدة وحلفائها، أكثر مما تخدم شعوب تلك الدول.

فضلاً عن تكبيلها بفوائد تراكمية ولاسيّما مع استمرار عجز تلك الدول عن سداد الديون في المدد المحددة، والأهم أن تلك المؤسسات تفرض على تلك الدول، تقليل وربما إلغاء سياسات الدعم التي تقدمها الحكومات المقترضة للسلع الأساسية، وهو ما ينعكس سلباً وبشكل مباشر على الطبقات الفقيرة والمسحوقة، وهذا الأمر حصل مع مصر التي طلبت من البنك الدولي سنة 2012، منحها قرضاً تبلغ قيمته 2 مليار دولار ومتوقع أن يصل إلى 4,8 مليار دولار في فترة لاحقة، إذ اشترط البنك الدولي على الحكومة المصرية آنذاك شروطاً من ضمنها إلغاء الدعم على(البنزين والكهرباء)، الأمر الذي وافقت عليه الأخيرة على مضض، معللةً ذلك بأنها مجبرة على ذلك نظراً لشدة احتياجها لأموال القرض، وإنه سيساعد في ارتفاع احتياطي البنك المركزي المصري ومن ثَمَّ الخروج من الأزمة،

أما قوى المعارضة فقد وصفت شروط هذا القرض بالمجحفة، وأنها ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية ولا سيّما بمصر[27]، وهو ما يتيح للولايات المتحدة الأميركية للتدخل مرة أخرى في شؤون هذا البلد، فضلاً على تكبيله بأعباء إضافية باهظة الثمن، وكذا بالنسبة إلى كل من تونس واليمن، فحالها

(27) أنظر كل من:
http://www.nmisr.com/vb/showthread.php?t=424120
http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/f3dbee55-9549-49fa-9c9c-ddd7c86d6d73

تنامي خطر الحركات المسلحة المتشددة وتهديدها لمؤسسات الدولة الناشئة والانتقالية

ليس بأفضل من مصر باستثناء ليبيا وبحكم امتلاكها لكميات كبيرة من الثروة النفطية سيكون وضعها أفضل، ولكن شرط توفر حالة الأمن المستدام وهو مازال أمراً مستبعداً، ولاسيّما مع تنامي خطر الحركات المسلحة المتشددة وتهديدها لمؤسسات الدولة الناشئة والانتقالية، فضلاً عن تهديدها لمصالح الولايات المتحدة الأميركية في هذا البلد، ما سيدفع الأخيرة لتطبيق استراتيجيتها المذكور سلفاً بغية استنزاف القدرات المادية والبشرية، وصولاً إلى إجبار من يتولى زمام الأمور الرضوخ للإرادة الأميركية، لضمان مصالحها على الوجه المطلوب.

والسؤال الأكثر أهمية الذي يثار هنا هو: كيف ستتعامل نظم الحكم العربية الجديدة مع الولايات المتحدة؟بعد التغيير الذي شهدته النظم التي حملها التغيير تجد النخبة الحاكمة فيها نفسها ملزمة أمام شعوبها لتحقيق طموحاتها، التي لا تتوقف عند حد التحرر من النظم الدكتاتورية وتحسين أحوالها المعيشية بحسب، بل إنها تسعى للتحرر ولو بدرجة أقل من الهيمنة الأميركية، وفي هذا السياق هناك خيارات عدة مطروحة، منها خيار التصادم مع الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها وفي مقدمتهم (إسرائيل)، ولاسيّما إنها تتحمل جزءاًكبيراً من مسؤولية المعاناة والظلم التي طالما عانتها الشعوب المعنية وبسبب دعمها للنظم الحاكمة لغاية انطلاق الاحتجاجات، وهناك بالمقابل خيار آخر، هو خيار التصالح مع الولايات المتحدة الأميركية[28]، وفتح صفحة جديدة تقوم على أساس عقد اتفاقيات شراكة وتعاون استراتيجي.

(28) عز الدين شكري فشير، كيف تتعامل الثورات العربية مع العالم، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، مصدر سابق، ص44 ـ 45.

وهذا الخيار بلا شك ثمنه باهض ذلك بحكم انعدام التوازن بين الطرفين، وبالمحصلة سيكون الرابح الأكبر هو الولايات المتحدة الأميركية بوصفها الطرف الأقوى في المعادلة، ومن ثَمَّ يبقى الخيار الأفضل لضمان مصالح شعوب الدول المعنية، هو أن تتم عملية مراجعة شاملة لسياسات القوى الخارجية، والعمل ـ من ممثلي الشعب الحقيقيين ـ على إقامة علاقات متوازنة تضمن للشعوب والأوطان مصالحها الحقيقية، ولاسيّما مع القوى التي بادرت وستبادر إلى دعم الانتفاضات والحركات الثورية، والقوى التي ستنبثق عنها لقيادة بلدانها، والتي من المفترض أنها تمثل شعوبها بكل شرائحها وأطيافها تمثيلاً حقيقياً، ولكن المشكلة إن هذا الخيار سوف تضع

الولايات المتحدة الأميركية عراقيل كثيرة أمامه، لأنه يتقاطع مع مصالحها في المنطقة.

الخاتمة

يتضح لنا مما تقدم أن أبرز مسببات الاحتجاجات العربية، كانت هي الضغوط الداخلية الشديدة التأثير في السواد الأعظم في المجتمعات العربية في ظل ظروف سياسية قاهرة، وأثر اندلاع تلك الاحتجاجات سارعت الولايات المتحدة الأميركية للتعاطي معها، ومع ما آلت إليه من عملية تغيير في أربع نظم سياسية، وهي كل من تونس ـ مصر ـ ليبيا ـ واليمن، ولكن هذا التعاطي لم يكن على وتيرة واحدة، بل كان متفاوتاً انطلاقاً من معطيات المتغيرات الداخلية لكل دولة عربية، ومن أبرزها المعطيات الزمانية والمكانية، ومع تطور الأحداث شرعت الولايات المتحدة في تنفيذ إستراتيجية جديدة في المنطقة العربية على وجه العموم، وفي دول التغيير على وجه الخصوص، سعياً منها لإحتواء الموقف وتوجيه مسار الأحداث الوجهة التي تضمن مصالحها على المدى البعيد الأمر، الذي ستكون نتائجه حتماً على حساب مصالح شعوب تلك الدول.